(جرد عناصر المركز المالي)**الأصول المتداولة****جرد المصرف :**

جرد المصرف : هو التحقق من مطابقة الرصيد الدفترى لحساب المصرف أي الموجود في دفاتر المنشأة مع الرصيد الفعلي الموجود لدى المصرف فعلا وذلك من خلال كشف الحساب الذي يرسله المصرف .

إي إجراء مطابقة بين ما هو مسجل في دفاتر المنشأة و بين ما هو مسجل لدى المصرف من خلال كشف المصرف .

من المفروض أن يتطابق هذين الرصدين و لكن في أغلب الأحيان لا يتطابق رصيد المصرف في الدفاتر مع رصيد المصرف في الكشف و يعود ذلك لعدة أسباب يمكن أن نصنفها إلى عدة مجموعات:

- 1- وجود أخطاء تسجيل سواء في دفاتر المنشأة أو بدفاتر البنك
- 2- وجود عمليات سجلتها المنشأة و لم يسجلها المصرف (لم ترد في الكشف)
- 3- عمليات سجلها المصرف ووردت في الكشف و لم تسجلها المنشأة

أولا أخطاء في التسجيل:

- 1- **الخطأ قد تم لدى المصرف :** حيث تقوم المنشأة بإرسال إشعار إلى المصرف بوجود خطأ في الكشف و يصحح الخطأ لدى المنشأة في مذكرة التسوية فالمنشأة لا تستطيع أن تصحح في دفاترها أخطاء لتسجيل التي وقعت لدى المصرف
- 2- **الخطأ في التسجيل قد تم لدى المنشأة :** حيث تقوم بتصحيح الخطأ في دفاتر المنشأة كما تعلمنا سابقا و نقوم بترحيله إلى ح/ المصرف

مثال(1):

تم شراء بضاعة بقيمة 204000 ل.س بموجب شيك ، وقد سجلت بالدفاتر بقيمة 240000 ل.س بالقييد التالي:

240000 من ح/ المشتريات

240000 إلى ح/ المصرف

نقوم بتصحيح الخطأ $240000 - 204000 = 36000$ ل.س

36000 من ح/ المصرف

36000 إلى ح/ المشتريات

مثال (2):

تم تحرير شيك للمورد عمر بقيمة 450000 و تم التسجيل بالخطأ 540000 ل.س

القيد الخاطئ كما سجل في الدفاتر:

540000 من ح/ المورد (عمر)

540000 إلى ح/ المصرف

خفضنا حساب المصرف بمقدار (540000 - 45000 = 90000 ل.س)

فنقوم بزيادة حساب المصرف بمقدار الخطأ

90000 من ح/ المصرف

90000 إلى ح/ المورد

ثانياً : عمليات سجلها المصرف و لم تسجلها المنشأة :

وهي عملية الخصم من الحساب الجاري للمنشأة أو الإضافة عليه و التي يقوم المصرف بإجرائها باتفاق مسبق مع المنشأة و يرسل بها إشعار قد يتأخر وصوله لذلك يحدث الاختلاف بين الأرصدة في دفاتر المنشأة و كشف البنك

هنا تقوم المنشأة بتسجيل هذه العملية في دفاترها كما وردت في الإشعار :

أ- مصاريف و فوائد مدينة وعمولات مستحقة على الشركة للمصرف أرسلت بالكشف و لم تسجلها المنشأة بعد : هنا نقوم بإثبات هذه المصاريف بشكل طبيعي :

من مذكورين

xxx ح/ عمولة المصرف

xxx ح/ فوائد مدينة

xxx ح/ المصاريف

xxx إلى ح/ المصرف

ثم نقوم بإقفال المصاريف في حساب أرباح و خسائر بالقيد :

××× من ح/ أ.خ

إلى مذكورين

××× ح/ عمولة المصرف

××× ح/ فوائد مدينة

××× ح/ المصاريف

ب- المبالغ التي يدفعها المصرف نيابة عن المنشأة: كأقساط التأمين وأقساط القروض و فواتير الهاتف التي خصمها المصرف من الحساب و تثبت في دفاتر المنشأة مثلها مثل إي حدث مالي نقوم بتسجيله وفق ما درسناه في محاسبة (1)

من مذكورين

××× ح/ أقساط تأمين

××× ح/ أقساط قرض

××× ح/ أقساط مختلفة

××× ح/ م. كهرباء

××× إلى ح/ المصرف

ج- إيداعات في حساب المنشأة لدى المصرف و تحصيلات لحسابها وردت في الكشف و لم تسجلها المنشأة مثل:

❖ إيداعات الوكلاء والفروع والعملاء

❖ إيرادات أسهم و فوائد سندات يحصلها البنك نيابة عن المنشأة

❖ تحصيل كمبيالات مسحوبة لأمر المنشأة أو شيكات: في هذه الحالة يمكن أن

نودع الكمبيالات المسحوبة لنا في المصرف و نوكله بتحصيلها.

د- فوائد على الحساب الجاري و على إيداعات المنشأة لدى المصرف ظهرت في الكشف و لم تسجل بعد فتقوم بتسجيلها.

قيد الاثبات

××× من ح/ المصرف

××× من ح/ فوائد دائنة

قيد الإفعال:

xxx من ح/ فوائد دائنة

xxx إلى ح/ أ.خ

أي تقوم المنشأة بإثبات أي عملية لم تثبت في دفاتر المنشأة

ثالثا- عمليات سجلت في دفاتر المنشأة ولم يسجلها المصرف (لم ترد في الكشف):

نلاحظ أن العملية صحيحة و مسجلة في دفاتر المنشأة و بالتالي لا داعي لأي إجراء في دفاتر المنشأة و لكن نقوم بإعداد مذكرة تسوية لتعديل الرصيد الوارد من المصرف في الكشف و مطابقته مع الرصيد الدفترى فمثلا:

- أ- شيكات أودعتها المنشأة للتحصيل عن طريق المصرف و سجلت في حساب المصرف في دفاتر المنشأة و لكن المصرف لم يحصلها بعد
 - ب- شيكات سجلتها المنشأة على الحساب الجاري لأمر الدائنين و سجلتها خصما من حساب المصرف في دفاتر المنشأة و لكن أصحابها لم يتقدموا بعد لصرفها فمن الطبيعي أن لا ترد في كشف المصرف.
 - ت- إيداعات نقدية من قبل المنشأة : لم ترد في كشف الحساب مثل الإيداعات في الطريق التي أرسلتها المنشأة إلى المصرف و لكنها لم تصل المصرف بعد حتى تاريخ الكشف.
- بعد اكتشاف هذه الفروقات تقوم المنشأة بمايلي:

1- تسجيل القيود اللازمة لإثبات العمليات بحساب المصرف و التي لم تسجل في دفاتر المنشأة

مثل الإيرادات التي حصلها المصرف لحساب المنشأة و أيضا المدفوعات التي سدها البنك لحساب المنشأة و المصروفات التي سجلها البنك خصما من حسابها

- 2- تصحيح الأخطاء الواقعة في دفاتر المنشأة و المتعلقة بحساب المصرف وبالتالي تحصل المنشأة على رصيد معدل لحساب البنك في دفاترها ويكون هذا الرصيد أساسا لعمل مذكرة التسوية
- 3- إعداد مذكرة التسوية :

المذكرة عبارة عن جدول ننطلق فيها من رصيد حساب المصرف الوارد في الكشف حيث نقوم بإضافة و خصم العمليات التي سجلتها المنشأة و لم ترد في الكشف كما نقوم بتصحيح الأخطاء التي ترد في الكشف لنحصل على نفس الرصيد المعدل الذي حصلنا عليه في الدفاتر

أي يجب أن تتحقق المعادلة :

الرصيد الدفترى المعدل في دفاتر المنشأة = الرصيد المعدل الناتج عن مذكرة التسوية
الشكل العام لمذكرة التسوية:

xxxx	رصيد الكشف
xxxx	-أو+ عمليات سجلتها المنشأة و لم ترد في الكشف
xxxx	-أو+ أخطاء واردة في الكشف
xxxx	الرصيد بعد التسوية =الرصيد الدفترى بعد التعديل في دفاتر المنشأة

ملاحظات هامة:-

- 1- عند الجرد الرصيد الوارد في مذكرة المصرف هو الرصيد الفعلي أما الذي يظهر في ميزان المراجعة هو الرصيد الدفترى
- 2- عند التطابق بين الرصيد الدفترى و الرصيد الفعلي لا توجد أي تسوية جردية أما في حالة وجود اختلاف بين الرصدين فالاختلاف يحتاج إلى معالجة جردية
- 3- عندما نفتح حساب المصرف نأخذ الرصيد الموجود في ميزان المراجعة
- 4- في الميزانية يظهر الرصيد المعدل للمصرف
- 5- إن رصيد المصرف في دفاتر المنشأة هو رصيد مدين غالبا لأنه أصل من الأصول أما في دفاتر المصرف هو دائن لأنه التزام عليه تجاه المنشأة لذلك عند ذكر كلمة رصيد دائن لحساب المصرف قدره xxxx فهو دائن بالنسبة للبنك و لكن مدين بالنسبة للمنشأة

مسألة:

إليك بعض الأرصدة الواردة في ميزان المراجعة لإحدى المنشآت التجارية و ذلك في 2018/12/31

اسم الحساب	دائن	مدين
مصرف ح خ	-	690000
أوراق دفع	350000	-
أوراق قبض برسم التحصيل	-	80000
دائنون	480000	-
عمولة تحصيل	-	1500
فائدة دائنة	12000	-

و عند الجرد أظهر الكشف الوارد من المصرف أن رصيد المنشأة لديه دائن بمبلغ 781000 ل.س و عند التدقيق في العمليات التي تمت بين البنك و المنشأة تبين مايلي:

- 1) حصل المصرف أوراق القبض المرسله إليه برسم التحصيل لكن العملية لم تسجل في الدفاتر و قد بلغت عمولة التحصيل المقتطعة 1000 ل.س
- 2) سجل المصرف لحساب المنشأة فوائد دائنة ب 3000 ل.س و لم يرد إشعار للمنشأة بذلك

- (3) حررت المنشأة شيكا لأمر أحد الدائنين بمبلغ 325000 و قد ورد المبلغ في الكشف إلا أن المبلغ سجل في دفاتر المنشأة ب 235000
- (4) خصم المصرف من حساب المنشأة كمبيالة مستحقة عليها بقيمة 22000 ل.س لكن العملية لم تسجل في دفاتر المنشأة
- (5) أودعت المنشأة نقدية في حسابها الجاري بمبلغ 54000 ل.س لكن المبلغ لم يرد في الكشف
- (6) حررت المنشأة شيكات للموردين بمبلغ 175000 لكن لم يتقدموا لصرفها حتى تاريخه

المطلوب:

- 1- إثبات قيود التسوية اللازمة للعمليات السابقة ، و إقفالها في حساباتها المختصة
- 2- تصوير حساب المصرف و ترصيده
- 3- إعداد مذكرة التسوية
- 4- بيان أثر العمليات السابقة على حساب المتاجرة و حساب الأرباح و الخسائر و الميزانية العمومية في 2018/12/31

الحل

الطلب الأول:

- 1- أوراق القبض المحصلة و لم تسجلها المنشأة بعد و يتم تسجيلها بالقيود:

80000 من ح/ المصرف

80000 إلى ح/ أوراق قبض برسم التحصيل

1000 من ح/ عمولة تحصيل

1000 إلى ح/ المصرف

ثم نقوم بإقفال عمولة التحصيل في حساب أرباح و الخسائر بالقيود:

2500 من ح/ أ.خ

2500 إلى ح/ عمولة تحصيل

- 2- مبالغ أودعها المصرف في حساب المنشأة و لم تسجلها المنشأة بعد، و يتم تسجيلها بالقيود:

3000 من ح/ المصرف

3000 إلى ح/ فوائد دائنة

و يكون قيد الإقفال لكامل الفوائد كمايلي:

15000 من ح/ فوائد دائنة

15000 إلى ح/ أ.خ

3- تقوم المنشأة بتصحيح الخطأ بالطريقة المختصرة و بقيمة الفرق (325000 - 235000) وذلك بالتقيد:

90000 من ح/ الدائنون

90000 إلى ح/ المصرف

و يصبح حساب الدائنين كما يلي:

من	ح/ الدائنون	إلى
90000 إلى / ح المصرف	480000 رصيد سابق	
<u>390000</u> رصيد دائن		
<u>480000</u>	<u>480000</u>	

ملاحظة : رصيد الدائنون في الميزانية هو الرصيد الجديد أي (390000 ل.س)

4- عملية غير مسجلة في دفاتر المنشأة لذلك نقوم بإثباتها كما يلي:

22000 من ح/ أوراق دفع

22000 إلى ح/ المصرف

من	ح/ أوراق الدفع	إلى
22000 إلى / ح المصرف	350000 رصيد سابق	
<u>328000</u> رصيد دائن		
<u>350000</u>	<u>350000</u>	

5- لا يوجد

6- لا يوجد

الطلب الثاني

من	ح/ المصرف	إلى
690000	رصيد قبل التعديل	1000 من ح/ عمولة تحصيل
3000	إلى ح/ إيراد أوراق مالية	90000 من ح/ المورد
80000	إلى ح/ أوراق قبض برسم التحصيل	22000 من ح/ أوراق الدفع
		660000
<u>480000</u>		<u>480000</u>

والآن ننتقل إلى إعداد مذكرة التسوية و ننتقل من الرصيد الوارد في كشف المصرف و تكون مذكرة التسوية على الشكل التالي:

الطلب الثالث

مذكرة تسوية المصرف

المبلغ	البيان
781000	رصيد قبل التسوية
	يضاف:
54000	+ إيداعات نقدية لم ترد في الكشف
	ينزل
(175000)	- شيكات محررة لم تصرف بعد
660000	رصيد مدين (مطابق للرصيد الدفترى)

وبالتالي نلاحظ أن الرصيد الظاهر في المصرف لرصيد مذكرة التسوية وهو المطلوب

الطلب الرابع:

الأثر على حساب الأرباح و الخسائر:

من	ح/ أ.خ	إلى
25000	إلى ح/ عمولة تحصيل	15000 من ح/ فائدة دائنة

الأثر على الميزانية العمومية كمايلي:

الأصول	الميزانية	الخصوم
660000 ح/ مصرف	390000 ح/ الدائون	
	328000 ح/ أوراق الدفع	

مسألة:

في 2018/12/31 ظهر حساب المصرف في دفاتر المنشأة مدينا بمبلغ 775000 ل.س بينما أظهر الكشف الوارد من المصرف رصيذا دائنا بمقدار 481000 ل.س و عند التدقيق تبين مايلي:

- 1- حررت المنشأة شيكا للمورد عمار بقيمة 8000 ل.س وورد المبلغ في الكشف ب 80000 ل.س
 - 2- أودع محاسب المنشأة نقدية في الحساب الجاري بالمصرف مبلغ 350000 ل.س بتاريخ 12/30 لكن المبلغ لم يرد بالكشف.
 - 3- حررت المنشأة شيكات لمحلات الشام بمبلغ 128000 ل.س لم يتقدم أصحابها لصرفها حتى تاريخه المطلوب :
- 1- إجراء التسويات اللازمة لما سبق
 - 2- إعداد مذكرة التسوية

الحل:

- 1- لا يوجد قيد في دفاتر المنشأة ، لأن الخطأ من قبل المصرف ، وتعالج ضمن مذكرة التسوية
 - 2- لا يوجد قيد في دفاتر المنشأة ، و تعالج ضمن مذكرة التسوية
 - 3- لا يوجد قيد في دفاتر المنشأة ، و تعالج ضمن مذكرة التسوية
- أي لم يطرأ أي تغيير على حساب المصرف في دفاتر المنشأة لذلك التعديل يكون من خلال مذكرة التسوية

نقوم باعداد مذكرة التسوية كما يلي:

المبلغ	البيان
481000	رصيد قبل التسوية
	<u>يضاف</u>
72000	+ خطأ في صرف الشيك المحرر للمورد
350000	+ نقدية مودعة لم تظهر في الكشف
	<u>ينزل</u>
(128000)	شيكات محررة لم تصرف بعد
775000	رصيد (مطابق للرصيد الدفترى)

وبالمقارنة بين رصيد مذكرة التسوية و رصيد المصرف الظاهر في دفتر الأستاذ نلاحظ تطابق الرصدين و هو المطلوب

السحب على المكشوف

بشكل عام تقوم المصارف برفض صرف أي شيك إذا لم يكن رصيد هذا العميل يغطي الشيك إي يجب أن يكون رصيد العميل المودع في المصرف أكبر من الشيك المحرر لدائني العميل و لكن هناك حالات يقوم المصرف بتقديم تسهيلات للعميل حيث يمكن للعميل (المنشأة) أن تصدر شيكات تفوق رصيدها لديه و ينتج عن هذا أن يصبح رصيد المصرف في دفاتر العميل (المنشأة) دائن أي أصبح حساب المصرف حساب دائن بدل من أن يكون مدين وهنا يسمى رصيد سحب على المكشوف

هنا يجب الانتباه إلى الرصيد الوارد من المصرف إذا كان مدين (أي مدين بالنسبة للبنك في دفاتر البنك) فهنا يكون دائن بالنسبة للمنشأة و عند البدء بإعداد مذكرة التسوية نبدأ بالرصيد الوارد في الكشف من المصرف مع فارق بسيط عن المعتاد بوضع إشارة سالبة

مسألة:

في 2018/12/31 أظهر رصيد الكشف الوارد من البنك حساب المصرف مدين بمبلغ 2460000 ل.س بينما كان رصيد المصرف في دفاتر المنشأة دائنًا بمبلغ 2410000 ل.س و عند الجرد تبين مايلي:

- 1- هناك شيكات محررة للموردين بمبلغ 620000 ل.س لم تقدم للمصرف لصرفها حتى تاريخها
- 2- هناك دفعة نقدية من الزبون عمر أودعها في حساب المنشأة الجاري بتاريخ 2018/12/28 بقيمة 580000 ل.س لكنها لم ترد بالكشف المصرفي
- 3- إن الشيك رقم 202 محرر لصالح المورد كرم بمبلغ 450000 ل.س تم تسجيلها في دفاتر المنشأة على أنها 540000 ل.س
- 4- بلغت الفوائد المدينة 70000 ل.س و مصاريف و عمولة المصرف 10000 ل.س وردت في الكشف لكنها لم تسجل في دفاتر المنشأة
- 5- هناك كمبيالة مسحوبة على الزبون أمجد بمبلغ 97000 ل.س و استحق و رفض أمجد سدادها و قد كانت المنشأة سبق أن حسمتها لدى المصرف و قد بلغت مصاريف الإحتجاج و عمولة المصرف 3000 ل.س

المطلوب

- (1) إثبات قيود التسوية
- (2) تصوير حساب المصرف و ترصيده
- (3) إعداد مذكرة التسوية

الحل :

الطلب الأول:

نلاحظ أن رصيد المصرف في دفاتر المنشأة دائن إذا هو خصم أي التزام تجاه البنك و مدين في دفاتر البنك فهي حالة سحب على المكشوف و تكون التسويات الجردية كما يلي:

- 1- الشيكات المحررة من قبل المنشأة: كونها صحيحة في دفاتر المنشأة لا داعي لأي قيد تسوية
- 2- الإيداعات النقدية من الزبون عمر سجلت بالدفاتر بشكل صحيح و بالتالي لا داعي لأي قيد تسوية
- 3- هناك خطأ في تسجيل قيمة الشيك في دفاتر المنشأة لذلك يجب التصحيح بالفرق 90000 من ح/ المصرف
90000 إلى ح/ المورد كرم
- 4- العمليات التي سجلها المصرف و لم تسجلها المنشأة تسجل أصولا بإثبات الفوائد و العمولة كمايلي:

قيد الإثبات

من مذكورين

70000 ح/ الفوائد المدينة

10000 ح/ العمولة

80000 إل ح/ المصرف

قيد الإقفال

80000 من ح/ أ.خ

إلى مذكورين

70000 ح/ الفوائد المدينة

10000 ح/ العمولة

5- تحميل الزبون أحمد بقيمة الورقة و مصاريف الاحتجاج و العمولة وذلك بالقيد:

100000 من ح/ الزبون أحمد

100000 إلى ح/ المصرف

الطلب الثاني

ملاحظة : لم نقم بإثبات مصاريف الاحتجاج و العمولة كون الزبون أمجد الذي امتنع عن سداد الكمبيالة هو الذي يتحملها و ليس المنشأة و يظهر حساب المصرف بعد التعديل على الشكل التالي:

إلى	ح/ المصرف	من
2410000 رصيد قبل التعديل		90000 إلى ح/ المورد كرم
80000 من مذكورين		
<u>100000</u> من ح/ الزبون أمجد		<u>2500000</u> رصيد دائن
<u>480000</u>		<u>480000</u>

والآن ننتقل إلى إعداد مذكرة التسوية و ننتقل من الرصيد الوارد في كشف المصرف و تكون مذكرة التسوية على الشكل التالي:

الطلب الثالث

مذكرة تسوية المصرف

المبلغ	البيان
(2460000)	رصيد دائن قبل التسوية
	<u>يضاف:</u>
580000	+ إيداعات نقدية من الزبون عمر
	<u>ينزل</u>
(620000)	- شيكات محررة لم تصرف بعد
(2500000)	رصيد دائن (مطابق للرصيد الدفترى)

وبالتالي نلاحظ أن الرصيد الظاهر في المصرف لرصيد مذكرة التسوية وهو المطلوب